الفعل الاجتماعي والاقتصادي للقيادات الدينية

د/أحمد بوكا بوس :استاذ محاضر

باحث مشارك بمركز البحث الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية

مقدمة

تعد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي وقفت في وجه الحركات السياسية الهادفة إلى توحيد السكان بكيفية فعالة للمواجهة ، من أهم العقبات الكأداء الموروثة من فترة ما قبل الاحتلال. هذه الأوضاع جعلت السكان على درجة واحدة في مستوى وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ، مما صعب عملية تفعيل مواقفهم باتجاه التنظيم و الانتظام وراء القيادات السياسية التي لم

تكن تمتلك الخبرة الكافية للقيادة ، ولا أدوات المواجهة مع الخصم ، الذي يملك الخبرة والقدرة ووسائل القمع ، هذا الوضع استدعى استنفار واستحضار كل ما يمتلكه المجتمع ، من مخزون القيم والمشاعر والعواطف المشتركة التي كان لها فعلها ، خلال صراعه عبر مختلف مراحل تاريخه الطويل .

أن عملية التحريك والتفعيل الاجتماعي التي قام بها رجال الدين وغيرهم من القيادات للقيام بعملية المواجهة مع المستعمر، انبثقت في الأصل ، من مجموعة متنوعة من القيادات ، فمنها المنتمية الى أسر عريقة متدينة ومتفتحة على علوم عصرها ، ومنها العلمانية ، إلى جانب قيادات أخرى متدينة ومنكفئة على نفسها وكاريزمية . لقد شكل نفوذ القيادات الدينية ، على اختلاف توجهاتها ومشاربها ، قوة دفع وتفعيل للأتباع والمشايعين ، على امتداد المناطق الجغرافية الواقعة تحت مجال نفوذها ، من أجل المواجهة مع المستعمر ، ومع منافسيها على القيادة .

أما القيادات السياسية على اختلاف انتماءاتها الاجتماعية والاقتصادية ، وتوجهاتها السياسية ، فقد ارتبطت قدرتها على تجنيد العامة للدفاع عن كيانها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، بالمكانة التي تتمتع بها هذه القيادات في وسطها الاجتماعي ، على خلاف القيادات الدينية .

إن ما يمكن تمييزه ورصده في هذه الفترة هو طبيعةالفعل ورد الفعل الذي حدث بعد الاحتلال ، والمتمثل في ثلاثة عشر حركة "1851/ 1914 "من الحركات التي كان مصدر الهامها تراثها الاجتماعي الاقتصادي والقيمي المجسد

في الزوايا والرباطات ، لكن عمق وحركية هذا الفعل كانت كلها أو أغلبها قائمة على الطابع المالي وامتلاك الأرض ، أي أنها حدثت في المناطق المعفاة من الضرائب في فترة الحكم العثماني . وعندما فرض على هذه المناطق أعباء ضريبية ثقيلة ، قامت فيها ردات فعل من جراء هذه الإجراءات المرتبطة بالمال والأرض . لقد عمم الفرنسيون نظاما ضريبيا على كافة أنحاء البلاد ، دون مراعاة الخصوصية السابقة التي كانت تراعي فيهاالبنية القبلية والولاءات الدينية ، حيث لم تكن هذ الضرائب تتجاوز نسبة 20% من السكان ، وكانت تجمع من اكثر المناطق خصوبة . لكن الفرنسيين عمموها على كل المناطق ، وهذا ما أضعف نظام اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي كان سائدا في المناطق المعفاة من الضريبة " 1".

لقد أعاد الفرنسيون هيكلة النظام الضريبي بشكل مختلف عما كان ساريا في العهد التركي، وذلك بتكليف جباة من مواقع اجتماعية غير معروفة بمكانتها الاجتماعية أو الدينية، وتمثل ذلك في أكثر من" ألف مدير محلى" وبدأ هؤلاء عملهم مستفيدين من العمولات الممنوحة لهم ، مقابل جمع الضرائب .هذا الوضع مكن الأغلبية منهم من التحول إلى ملاك ارض ووكلاء يتمتعون بدعم وقوة المستعمر . بعد أن كانوا مزارعين عاديين وخاضعين لولاء ا ت اجتماعية ودينية واقتصادية في جماعتهم القبلية . لقد تحول هؤلاء إلى جماعة قوية من ملاك الأرض فيما بعد ، بل ويمكن وصفهم بالطبقة الجديدة التي تشكلت نتيجة تخصيصهم كبدائل للموروث أو للتركيبة الاجتماعية الاقتصادية السابقة ، وكانت مساحة الأراضي التي حصلوا عليها ، تتجاوز المئة هكتار "للقائد

الجديد". خلق هذا الوضع ردة فعل عنيفة في أوساط القيادات الدينية على اختلاف توجهاتها ومواقفها ، إلى جانب القيادات الاجتماعية من " رؤساء العشائر والقبائل" . فحرك هذا الوضع ، روح التصدي والمواجهة الاسترداد الهيبة والمكانة لفئة القيادات التقليدية من الأعيان ورجال الدين ، في مختلف مناطق البلاد .

إن شبه الاستقلال السياسي والاقتصادي والمعنوي الذي كانت تتمتع به القيادات المحلية القوية في فترة الحكم التركي ، جعل العامة تنظر إليهم على أنهم يمثلون البديل الملائم للعمل القيادي الفعال ، ولقد ثارت القيادات المعروفة في مختلف المناطق ، على المتطفلين ممن عينهم المستعمر للقيام بجمع الضرائب ولاستحواذ على المكانة الاجتماعية ، والاقتصادية التي كانت لهم. إن الجاذبية التي يتمتع بها رجال الدين كقادة ، وسط الفلاحين والعامة وحتى ملاك الأرض التقليديين ، جعلت منهم البديل المرغوب للحكم بدل الحاكم الفرنسي "مهما كانت بذلته" رغم أن هؤلاء لم تكن طموحاتهم ترقى الى مستوى القيادة السياسية للمريدين والأتباع بحكم الوضعية التي كانوا عليها من جميع الجوانب ، لذلك نجد كل الحركات و الثورات التي قامت ، في مختلف مناطق الوطن ، يؤمها أو يتزعمها أو يبارك من يتزعمها رجال الدين" 2 ". مما يستدعي طرح التساؤلات التالية : . من أين اكتسبت القيادات الدينية قدرتها التأطيرية والتنظيمية في الوسط الاجتماعي ؟

. هل ميل العامة الى رجال الدين يعود إلى فقدان الثقة في القيادات الاجتماعية التقليدية ؟

. هل فعلا تمكنت القيادات الدينية تفعيل الحركات الاجتماعية والاقتصادية للمحافظة على مركزها ومكانتها وسط المجتمع ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها . نحاول استعراض بعض الوقائع التاريخية المرتبطة بالحراك المكاني و الاجتماعي الذي كانت فيه القيادات الدينية مصدر تفعيل للمواجهة والمحافظة على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

القيادات الدينية وقدرة التأطير والتنظير:

كان للزوايا والمزارات الدينية بشيوخها وأئمتها ومصلحيها ، والقائمين عليها دورا بارزا في قيادة العامة وحتى الخاصة وتوجيههم دينيا واجتماعيا وحتى اقتصاديا ، بحثهم على العمل وتدوير المحاصيل حسب الفصول ، وتخزينها واستعمالها عند الحاجة ، إلى جانب حثهم على تزكيتها وتوزيع ذلك على من هم في حاجة إليه ، أو تقديمه إلى مخازن الزوايا والجوامع ،والرباطات ، لإطعام طلبة الزوايا ، وعابري السبيل ، أو تقديمه زادا ومئونة ا للثائرين على جور الحكام ومظالمهم ، في كل حقب التاريخ التي تعرض فيها المجتمع إلى العدوان والجور ، كما كان لهذه القيادات سلطة معنوية على اتباعهم ومريد يهم ، فالمرجعية الدينية هي المؤهلة الوحيدة للإفتاء ، وسند فتواها لا يناقش ، وتؤخذ أقوالها وأفعالها ، كسنن يدار بها سلوك وتصرفات الأفراد والجماعات والأسر ، ويستشهد بها عند الخصومة فيما بين الجماعات والأفراد ، بل أمتد ذلك الى حالات القسم كقول البعض " بجاه سيدي عبد الرحمان " أو " بجاه سيدي عبد القادر " ومعناه : بجاه وعظمة فلان ...أفعل كذا .أولا أفعل . حتى

أنه بات يوجد لكل مدينة أو قرية أو منطقة وليها الصالح ، الذي لجأت وتلجأ إليه عند الضيق والشدائد عندما كان حيا ، وورثت خصاله وورعه وتقواه الى الأجيال ، من خلال العملية التربوية والثقافية والاجتماعية عبر مختلف مراحل تطور الجماعات الاجتماعية ، منذ أن عرف واعتنق المجتمع الجزائري الدين الإسلامي ليس كمجموعة من الشعائر والطقوس التي حلت محل ما كانوا يعبدون ، من مسيحية ويهودية ، وأوثان ، ولكن أعتنق كمعتقد وسلوك وثقافة وحضارة ، وهذا الاعتناق عرف مراحل وظروف ، فمنها ما تم بالقوة وحد السيف ، ومنها ما استقبل بالترحاب والمبايعة ، ومنها ما اتبع على أصول ، ومنها ما اتبع على فروع ، ومنها ما تم بالقدوة والموعظة ، فتكونت من كل ذلك رباطات ، ومعاقل ، اجتمعت فيها قيادات دينية وعسكرية لملمت حولها جماعات من السكان المحليين الذين اعتنقوا الإسلام ودافعوا عن مبادئه ونشروه بين قبائل البدو الرحل والقبائل المستقرة .بل وحملوه بسيوفهم وسلوكهم الى امم أخرى خارج محيط مجتمعهم المحلي .

هكذا اذن تبدلت أسس القيادة التي كانت تقوم على القوة والمال والسطوة والملك ، فأصبح القائد له محددات ومواصفات ، ليست بالضرورة مرتبطة بالمكانة المادية والاجتماعية أصبح القائد الأكثر حظوة وقبولا لدى العامة والخاصة ، هو القائد الديني الذي يعد في نظرهم قائدا دنيويا وأخرويا ، وتميز بذلك عن القيادات التقليدية ، التي تقوى وتضعف مواقعها ، حسب الظروف التي تمر بها الجماعة الاجتماعية التي تعترف لها بالقيادة .

وعليه فالقيادات ذات المرجعية الدينية ، لا تتأثر مواقعها بالظروف الاجتماعية والمادية للجماعة، بل الجماعة هي التي تتأثر بالحراك القيادي

للمرجعيات الدينية . إن القيادات الدينية التي استطاعت المحافظة على بنيتها،وعلاقتها بالمريدين والأتباع والعامة من الناس ، من خلال ممارسة فعل التخفيف من المعانات بمقولة " إذا عمت خفت " .

لقد أصبحت تلك القيادات والرباطات والزوايا والمزارات بمثابة ملجأ للعامة ، ففي فترة الحكم التركي ، وقفت الى جانب المغلوبين على أمرهم ، و الذين كانت تؤخذ منهم الضرائب (والإتاوات ،والمكوس)وكل ما يرتبط بجمع المال لفائدة خزينة الحاكم ، فالتوتر في العلاقات كان مستمرا بين السلطة ، و شيوخ القبائل و الزوايا والطرق الصوفية (كالتيجانية ، والدرقاوية ، والقادرية ، والرحمانية) 3" . وبلغ عنف وظلم الحكام الأتراك وعساكرهم ، خاصة في أوقات جمع الضرائب ، التي كثيرا ما تسفر عن مآسي ، بل مجازر . مثلا : داهم صالح باي د شرة (النميلة) بمنطقةالاغواط وقتل(100رجل)لتمردهم عن دفع الضرائب وبعث برؤوسهم لتعلق بمدينة قسنطينةوفي نفس الوقت بعث(بأربع مائة زوج من أذان)من قتلهم وكذا(ستون رأسا بشريا) لداي الجزائر . " 4" . كما كانت عساكر الداي تقوم بقمع وإخماد الثورات والتمرد الذي يحدث في أوقات جمع الضرائب ." 5" .وكانت القيادات الدينية تجاهر بجور الحاكم ، وفساد سلطانه ، وتدعوا الى وجوب الخروج عن طاعته ، فأكسبتها هذه المواقف ، تبعية تكاد تكون مطلقة من مختلف الشرائح الاجتماعية ، وهو ما مكنها من قيادة الثورات المختلفة في المراحل اللاحقة من التاريخ الحديث .

وضع القيادات الدينية في وسطها الاجتماعي :

تميز الوضع الاجتماعي في أواخر العهد التركي، بالركود والجمود مما أثر على حركية السكان، و جعل أنساق البناء العشائري والقبلي تزداد بروزا وتمايزا، و انغلاقا على الذات مما أدى إلى بطئ عملية التغير الاجتماعي، وكذا عدم التبلور الكلي لهوية الانتماء للمجتمع الجزائري في نطاق الوطن الواحد، إذ غالبا ما تنتفض منطقة من المناطق ، وتشعر بأنها تشكل وحدة اجتماعية وسياسية مستقلة عن المناطق الأخرى." 6" تحت زعامة دينية ، أو اجتماعية ، لذلك أجمعت أغلب الدراسات التاريخية والاجتماعية التي تتبعت مسار تطور الجانب الديمغرافي للمجتمع الجزائري ، على أنه ليس هناك حالة استمرار وتواصل تسمح بتوقع تطوري في تزايد عدد السكان ، فالمعلومات التي يتداولها الباحثون ، تغلب احتمال عدد ثلاثة ملايين إلى ثلاثة ملايين ونصف " 7" .

و يرجع الباحثون هذا التناقص إلى الأوبئة والمجاعات التي ضربت البلد في العهد التركي، وكذلك السياسة المتبعة التي لم يكن يهمها من أمر السكان إلا جمع الضرائب. وهذا ما أثر على حالة العمران وتشييد المدن والمؤسسات الدينية فعدد سكان المدن في العهد التركي ، لم يكن يمثل سوى 5% من مجموع السكان المقدر تقريبيا!. و هناك من يرفع هذه النسبة إلى الضعف 10.5%." 8" . إن نظام الحكم التركي، الذي كان مركزا في المدن أكثر من القرى والأرياف" 9" ، لم يعط لهذه المدن ومؤسساتها الدينية المختلفة الفرصة للنمو والتوسع، من أجل قيام تراكم اقتصادي ، وبنيات اجتماعية ثقافية متطورة تعمل على بلورة وتفعيل الحركية الاجتماعية والاقتصادية لبروز قيادات دينية ، واجتماعية وسياسية ، قادرة على الحكم أو المطالبة به ، فمن يمارس الحكم و يقرر

مصير الدولة يعين وينحى بعيدا عن إرادة الجزائريين ، ولا يعلمون بذلك إلا من خلال الراية الخضراء التي كانت ترفع على أسوار القصر معلنة نهاية الصراع على السلطة ، وتعيين الحاكم الجديد، ودور الجزائريين لايتعدى المظاهر الاحتفالية " 10".

لقد شكلت هذه الظروف دافعا قويا للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي ، خاصة ما ارتبط بالشق الديني ، لضمان استمرار حياة المؤسسات الدينية ودعم نشاطها الموجه إلى بناء المساجد والزوايا، والمحافظة عليها وصيانتها، والتكفل بخدمة ورعاية الطلبة و المدرسين، وحفّاظ القرآن والمرتلين له، لآن منهم وفيهم تتكون القيادات الدينية التي تضمن استمرار نشاط هذه المؤسسات ، وهم قادة مختلف الجماعات الاجتماعية في المدن والقرى ، والساهرون على الوعظ والإرشاد وإمامة الناس والفصل في قضاياهم الدينية والدنيوية ، كما ولد هذا الوضع من جهة ثانية ، التفاف الناس حول شيوخ الزوايا والرباطات ، والطرق الصوفية ، اكثر من التفافهم حول" العلماء والفقهاء" الذين لم يشملهم جمود وتحجر الطرق الصوفية، فانحدر مستوى المعرفة الدينية والعلوم الشرعية والفقهية ، الى درجة أغلق معها "باب الاجتهاد" ." 11" . ورغم ما يقال في هذا المجال فقد شكلت مداخيل صناديق المؤسسات الدينية مصدرا لتمويل الكثير من الأنشطة، التي لم يكن في مقدور الدولة ، التي أنهكتها الحروب والد سائس تغطيتها خاصة وأنها موجهة لفئة خاصة من السكان . كان يعتبرها الحاكم التركي فئة "الأوباش"

لقد أعطى هذا الفعل للقيادات الدينية هيبة ومكانة في أعين السكان . فكانت لهم الكلمة المسموعة والرأي المتبع، و يمكن اعتبار هذه المؤسسات بمثابة الدعامات الاجتماعية التي فعلت حركية ربط وبناء العلاقات، بين مختلف الفئات الاجتماعية المكونة للمجتمع ، سواء في المدن ، أو القرى والبوادي، وكانت تعمل على تقوية الرابطة الدينية والوطنية، مما ساعد على تولد شعورا بالخصوصية والتميز الاجتماعي ، رغم ما سربته من بدع وخرافات لعقول الناس .

نموذجية الفعل وحركية القيادة :

لعبت مؤسسة الزاوية عبر امتداد تاريخها الطويل دور المؤسسة التعليمية ، والتربوية والتثقيفية ، حيث أمدت المجتمع بمعلمي القرآن وأئمة المساجد والوعّاظ والمرشدين ، وكان الطلب على خريجيها كبيرا ، فلا نعثر على قرية أو عائلة كبيرة ميسورة ، إلا اتخذت معلم قرآن لأبنائها ، الى جانب تعليمهم مبادئ أصول الدين واللغة ، والعلوم الشرعية .

لذلك تمتع رجل الدين وسط الجماعة الاجتماعية التقليدية بمكانة المستشار في العلاقات والمرشد لكبارهم وصغارهم ، إلى جانب تعليمهم مبادئ العبادات المفروضة كالصلاة والصوم والزكاة ... فمنحه هذا الفعل بادرة المباركة للأشياء والأعمال التي يقوم بها أعضاء القرية والجماعة التي تتشكل منها . إذ يعقد ويفك رابطة الزواج ،ويؤبن ويترحم على الأموات، ويقضي بين المتخاصمين ويصالح بين الناس ، كما يظهر لهم حلال وحرام العمليات التجارية " البيوع ، والمزارعة " وتبادل المنافع في الحلال ، ويستخرج لهم أنصبة وحقوق الورثة من

تركة المتوفين ، كما كان يحدد لهم بداية ونهاية البذر والحرث وجني المحصول التي تنطلق في جماعة وتنتهي في جماعة حتى لا يعتدى على محاصيل الغير ، وكذلك عملية اخراج الزكاة الواجبة من مختلف المحاصيل ، فتكونت في مجرى الفعل الاجتماعي عادات وتقاليد ترسّخ هذه السنن لتظهر في احتفالية استقبال الفصول والمواسم معبرا عنها في سلوكات اجتماعية تمثل روح الجماعة التضامنية ، وكيان فعلها الاقتصادي ، ونتيجة كل ذلك نشأ نظام اجتماعي مهد لقيام أسس ثقافية اجتماعية و اقتصادية ، إذ لا يمكن القيام بأي عمل اقتصادي أو اجتماعي دون حضور رجل الدين .

إن التفعيل الرمزي لسلطة القائد الديني في الجماعة ، مهد لظهور سلطة الولاء الاجتماعي على الأفراد، بواجب الطاعة المادية بدفع أنصبتهم عند انجاز اي عمل جماعي ، والطاعة المعنوية باحترام وتطبيق أوامر ونواهي الشيخ . هذا التفاعل بين الشيخ والمريد شد الجماعة القروية "وحتى المدنية"في موقعها ،وأعطى صفة المرجعية الدينية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة ، فأصبح لكل قرية رجل دين أو قائد خاص بها يمثل مرجعيتها ، ويميزها ليس على أساس ديني ، واقتصادي واجتماعي ، ولكن على أساس شخصية الانتماء الى جماعة معينة أو قرية معية ، أي بروز النزعة القبلية ، من خلال رجل الدين ، وتتنافس القرى فيما بينها على رجل الدين الأكثر شهرة وعلما ليكون خاصا بها . " مقابلة مع أحد شيوخ قرية كر فالة .ولاية البويرة ".

كان هذا الفعل يحدث خارج النطاق الرسمي للدولة ، فالجماعة الاجتماعية للقرية هي التي تتكفل بالجوانب المادية والمالية والسكنية لرجل الدين الذي تختاره وتتعاقد معه لإمامتها وتعليم أبنائها لمدة معينة قد تنهى وقد تجدد لفترات

عديدة ، ورغم هذا الوضع ، فقيادته للجماعة لم تكن من أجل خدمة سلطان النظام ، بل كانت تدور حول الرابطة الاجتماعية والدينية التي تربط رجل الدين بالجماعة الدينية التي تخرج على يديها سواء تمثل ذلك في الزاوية أو القائد الروحي الذي تتلمذ على يديه ، بمعنى الدعوة الى الطريقة التي ينتمي إليها ، فكان يقاس عدد أتباع كل طريقة ، من الطرق المعروفة في المغرب العربي ، بعدد الشيوخ الذين تخرجوا من زاوية الطريقة وانتشارهم في مختلف المناطق ، "كالرحمانية ، والتيجانية والقادرية ، والدرقاوية". فكثرة المريدين والأتباع ، تعني زيادة المداخيل المالية والنفوذ الاجتماعي والديني لصاحب الطريقة أو الزاوية ، ويظهر ذلك بشكل أوضع في التجمعات التي تقيمها الزوايا ، تحت مسميات مختلفة " الوعدة ، والزردة ...الخ " فالفعل الاجتماعي والاقتصادي لهذه التظاهرات ، يدفع الناس الى شحن وشحذ العزائم إما للعمل وبذل الجهد أو التصدي والدفاع عن المصالح التي يحددها القائد الروحي لخاصته ، والخاصة لعامتهم ، هذه المصالح التي مثلت مجال الصراع المفتوع على قيادة الجماعات الاجتماعية ، أو مجال النفوذ ، وتبلور ذلك بصفة أوضح ، عندما إرادت السلطات الفرنسية إعادة توزيع وتنظيم القيادات الاجتماعية والدينية ، عندما فشلت في استمالتها لخدمة مصالحا الاستعمارية ، فكان من ذلك أن قاد رجال الدين ، ثورات وحركات جيشت لها الأتباع رغم بساطة الماديات المتاحة للمواجهة ، لكن الفكرة التي كانت أقوى من السلاح والزاد والعتاد والتنظيم والتدريب ، هي إيمان الناس بفكرة " الجهاد " التي بقيت جذوتها مشتعلة ومحافظا عليها ، رغم ما لحق بالدين من خرافات وأباطيل من طرف رجالات "الزوايا والطرق الصوفية" أنفسهم . والحادثة التالية التي وقعت في تاريخنا

الحديث خلال حرب التحرير تبرز ذلك بكل وضوح : حيث أشيع في أحد أيام نهاية سنة 1958 أن سي "لخضر" قائد الولاية التاريخية الرابعة محاصر من طرف القوات الفرنسية، في أحراش الزبربر ، فتنادى رجال الدين في قراهم

ومد ا اشرهم بالجهاد ، فخرجت القرى المجاورة للمنطقة عن بكرة أبيها ملبية نداء الجهاد ، الذي أطلقه شيوخهم وأئمتهم ، فوصل تعدادهم الى ما يقارب "المئتين" ، وهم يحملون " الفؤوس والعصي" ، دون أي سلاح ناري ، وتوجهوا لفك الحصار ، لولا تفطن أحد قادة المنطقة الى الوضع وإرسال في الحين من فرق تلك الحشود وابعدهم عن المنطقة تفاديا لحدوث مجزرة ، لو تفطنت القيادة الفرنسية لمقدمهم . " الحادثة لها شهود لازالوا على قيد الحياة ".

ويمكن رصد العديد من الحوادث المشابهة . فالقائد الديني في نظرهم صادق وأمين وقوله الفصل ، وسلوكه القدوة ، ومصاحبته الهداية والرضوان ، والمخالف له زنديق ومارق تجب معاقبته ماديا ومعنويا ، ويفصل من الجماعة إن لم يتب ويعتذر عن خطيئته أمام الجميع في المسجد أو المصلى ... لذلك فصفة الصدق والأمانة هي أحد دعائم الفعل الاجتماعي الاقتصادي للقيادات الدينية تجاه الجماعة الاجتماعية للقرية .

القيادات الدينية وواقع الفعل " الكولونيالي ":

عملت فرنسا ومذ البداية على تحضير الأرضية الملائمة لإستقبال المعمرين "المستوطنين الجدد لأرض الجزائر".اثر سقوط مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830 ففي اليوم الموالي للاحتلال نصب قائد الحملة ، لجنة حكم وكلفها بدراسة إمكانيات وقدرات البلد من جميع الجوانب، و كذا احتياجاته

ومدى ملائمة البنية الاقتصادية والاجتماعية للوضع الجديد . وكانت المهمة الأساسية لهذه اللجنة ، وضع نواة للإدارة الجديدة ، وتأسست بموجبها هيأة أخرى، عبارة عن مجلس بلدي، تضم ممثلين عن الهيئات والمؤسسات الهامة في المدينة . و كان يتكون أغلب أعضائها من حضر مدينة الجزائر. " 12".

كما أنشأ القائد العام للحملة لجنة متخصصة ، كلفها بالجوانب المالية و الدينية، و أوكل إليها تسيير ممتلكات الأوقاف ، . وكأن الغزو كان من أجل ذلك . . وكانت تحت رئاسة اللجنة الأولى التي لم تترك لها حرية العمل والحركة للوصول الى ضمان عمل تلك الهيئة وعلى الأخص الجانب الديني منها . " 13"

ففي 2 جويلية 1834، صدر مرسوم إلحاق الجزائر بفرنسا، واعتبارها مقاطعة من المقاطعات الفرنسية، و هكذا حذفت دولة الجزائر ككيان سياسي، من الساحة الدولية بشكل رسمي.

و نتيجة هذه الوضعية، تفككت البنى التحتية التقليدية للمدينة ومؤسساتها ومحيطها الفلاحي،(المتراكمة عبر المراحل التاريخية المختلفة) لتزال ليس على أساس تغالب حضاري، و لكن على أساس تدمير مقصود لهذه البنى، فتناقص عدد سكان المدن والضواحي من الأهالي بشكل كبير وانكمش ، وضعف نشاط رجالات وقادة المؤسسات الدينية التي كانت تقدم خدماتها الى مختلف الفئات الاجتماعية ، وازداد عدد الأوروبيين.

و من أجل إقامة المرافق الضرورية للأوروبيين، هدمت المرافق والساحات و الحارات و الأسواق و أسوارالمدن التي شملها مجال بناء المدينة والمرافق

الأوروبية. كما حوّلت المؤسسات الدينية والوقفية لأغراض عسكرية أو خدماتية للمعمرين " 14" .

ولم تمض فترة طويل على عملية الاستيطان، حتى بدأت الدراسات والاستطلاعات الميدانية ، وعلى الأخص ، ذات الجانب الإثنولوجي ، والانثروبولوجي ، تركز على الملامح والمعالم المميزة للبنية الاجتماعية والثقافية ، وقياداتها الاجتماعية والدينية ، وانصبت الدراسات والتفسيرات التي أعطيت لها على إبراز مركبات المجتمع الجديد ، التي كانت تنوي فرنسا، وضع أسسه على أنقاض المجتمع الجزائري ، الذي قسمته هذه "الكتابات" الى طوائف وشيع ، وعرقيات ، لإظهار عدم التدامج الاجتماعي بين مختلف مركباته. يقول: (ليون فيكس) "لقد كان السكان الجزائريون منقسمون الى قبائل ،و يعيشون من الزراعة وتربية المواشي وكانت المبادلات التجارية بينهم تجري ، في الأسواق الريفية والاقليمية. ولم تكن توجد ثمة علاقات اقتصادية واجتماعية واضحة بين سكان الريف " 15" .

كما ركزت بعض الدراسات على العنصر البربري ، الذي ترى فيه أن إسلامه لم يكن معمقا، لأنه على الرغم من اعتماده العربية لغة فقد احتفظ بنوعية حياة خاصة به" 16"، ويضيف : احتل الإسلام بلاد البربر فأسلموا ولكن نفوسهم لم تتحول عن بعض ما ألفوه ، فذكريات دينهم السابق استمرت تستذكر في طقوسهم التي نشأوا عليها " 17".

والغرض هو نفي الرأي القائل بوجود صفة الأمة الجزائرية عند الاحتلال 1830 . مما يسهل عملية إعادة التشكيل والبناء حسب هذه الدراسات والكتابات

التي تناولت المجتمع الجزائري في تلك الفترة ، وركزت على التركيبة البشرية الجديدة التي أصبح يتكون منها المجتمع . وصنفته في ضوء ذلك الى :

مجتمع حضري يقيم في المدن ويتكون من مقيمين وبرانية "أي العمال الموسميين الذين يأتون للعمل في مواسم جني الغلال والحصاد ثم يعودون الى بلداتهم في الأرياف والبوادي ".

و المقيمون في نظرهم ينقسمون بدورهم الى:

. مسلمين : يمتهنون التجارة ويتقنون مختلف الحرف والوظائف ومن بينهم الأثرياء والعلماء ورجال الدين .

. اليهود : يتعاطون التجارة ومختلف صنوف المعاملات المالية .

. الأوروبيون : وهم الذين وصلوا منذ اليوم الأول للاحتلال ، وجلبوا معهم مختلف المهن والحرف ، الى جانب ممارسة الأعمال التجارية والمالية . وهكذا بدأت تظهر الجاليات التي كانوا يؤسسون لها ، لإقامة المجتمع الجزائري الجديد ، أو الأمة الجزائرية الجديدة ، ولا تكتمل هذه الأمة في نظرهم إلا بإضافة من جاء الى هذه الأرض من اليونانيين والمالطيين والإسبانيين والإيطاليين والفرنسيين" 18" . وبعد قرن من الزمن قال: "موريس تور يز" الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1939 ."إن ثمة أمة جزائرية آخذة في التكوّن ، مشكّلة من انصهار أجناس مختلفة " 19".

أما على الأرض فقد وقع ، انقلابا جذريا بعد إلحاق الجزائر بفرنسا بموجب مرسوم 1834 الذي أباح الأرض والعرض ومهد لإبادة شعب من الوجود بمختلف الوسائل . إذ يستعرض / شارل أند ري جوليان : مقولة "جول فيري"

في" كولون" الجزائر في كتابه :"حكومة الجزائر "1892 ، الذي قال فيه ، "لا نعثر للمعمرين على نظريات عامة فيما يخص السياسة التي ينبغي سلوكها نحو الأهالي ، فهم لا يتصورون إزاء ثلاثة ملايين من الأهالي غير سياسة الضغط وهم لا يفكرون دون شك في محقهم من الوجود... ولا دفعهم الى الصحراء."20 وهذا هو الوجه الحقيقي للاستعمار الاستيطاني التبشيري الذي أفشل عمدا كل المحاولات والإجراءات التي كانت تهدف الى المساواة في الجباية ، بحذف الضرائب العربية « Les Impôts Arabes » والمساواة المدنية ،بحذف القانون الأهلي « L'Indigénat » ، والمساواة الثقافية بتنمية التعليم ، ولكنه من جهة أخرى؛ أي المعمر ، عمل على تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بشراء الأملاك المشاعة الذي جاءت به قوانين 1873 / 1887 " 21" .حتى يتمكن من ابتزاز المزيد من أراضي العرش . والمؤسسات التي كانت تابعة للتنظيمات الوقفية .والاجتماعية والثقافية وكل ما من شأنه أن يقرّ ب ويساعد على قيام قيادات دينية واجتماعية واقتصادية في المدن والقرى والبوادي ، لتوجيه الناس وقيادتهم لمواجهة ظروفهم المأساوية ، فكل تقارب لتكوين تنظيمات اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو تنمية ما كان موجدا ، كانوا يعتبرونه نوع من المقاومة والخروج عن القانون .

ركز عساكر" الكولون" الرقابة والمضايقة على حركة ونشاط هذه القيادات في بداية الأمر،لكنها عادت إلى استعمالها وتوظيفها للالتفاف على الجماعات الاجتماعية التي تتبع تلك القيادات ، تحت مسميات مختلفة ، بل وذهبت إلى

حد مطالبة هذه القيادات بإصدار " فتاوى" لتبرير غزوها واستيلائها على أملاك ورقاب العباد ، واغتصاب السلطة و الحكم الذي كان قائما في الجزائر لكن السلطات الاستعمارية عملت منذ البداية على إغراء كل القيادات الاجتماعية والدينية وغيرها بالسلطة والجاه ، ثم عادت وفرقت جمعهم ، ونفت بعضهم خارج الوطن ، ونفى البعض الآخر نفسه هروبا بماله وعياله ، أو بدينه إلى مختلف بلاد المسلمين . خاصة بعد صدور قانون إلحاق الجزائر بفرنسا .

إن القيادات الدينية التي استطاعت المحافظة على بنيتها وعلاقتها بالمريدين والأتباع والعامة من الناس ، واصلت نشاطها ودعوتها للتخفيف من المعانات التي لحقت بهم من جراء الاحتلال ، و حافظت على اللغة والدين في ظروف أقل ما يقال عنها أنها متردية اقتصاديا واجتماعيا وفكريا .

جاذبية القيادات الدينية في المجتمع :

إن النقد الذي صب على القيادات الدينية ، والزوايا والمؤسسات الدينية برمتها، لبعض مواقفها من الاستعمار، من طرف رواد النهضة الجزائرية " 22 " مجتمعين في جمعية العلماء المسلمين ، فيه بعض الموضوعية ، لكنه ليس كله موضوعيا ، فلم تكن القيادات الدينية للزوايا ، على اتصال بالعالم الخارجي لظروف معروفة ، من أجل مواكبة ما كان يجرى من أمور الدين ، على مستوى المعاهد والجوامع والجامعات كالأزهر والزيتونة والقرويين ، مثل ما أتيح لرجالات الإصلاح ، الذين تلقوا مبادئ علومهم في مثل هذه الزوايا ، لكنهم ولظروفهم الاجتماعية والاقتصادية الخاصة ، استطاعوا مواصلة تحصيلهم العلمي والديني ، في أهم المؤسسات الدينية المشهود لها بالسبق العلمي والديني

آنذاك في الحجاز ، وسوريا ، ومصر، وتونس ، وتعرفوا على فساد الكثير من الطرق الصوفية في العالم الإسلامي ، وعادوا يحملون نظرة إصلاحية لمثيلاتها في الجزائر" 23 " .

وعند عودتهم أو ظهورهم بين أطياف المجتمع المختلفة ، كانت الأحداث الداخلية والخارجية ،غير تلك التي حافظ فيها الرعيل الأول من القيادات الدينية للزوايا والجيل الموالي لهم ، على الترابط والتماسك الاجتماعي بين المواطنين وارتباطهم بدينهم ووطنهم ، فمن هذا الجانب فالقيادات الدينية كانت حاضرة في تدوير الفعل الاجتماعي والاقتصادي وبخاصة التمسك بالهوية الإسلامية ، والشخصية الوطنية بامتدادها وعمقها التاريخي في بعده الجزائري" كأرض وشعب" .

إن التمذهب الطرقي ، الذ ي ساد الفترة التاريخية الممتدة من 1516 إلى 1830 ، هو سببا ونتيجة للممارسات التي اتبعت من طرف رجالات الحكم التركي ، و أسلوب إدارتهم للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، وتوسيط القيادات الدينية للاتصال بمختلف الجماعات الاجتماعية ، في طابعها القبلي ، وتكليفهم بالدعوة والدعاء لنصرة الجيوش الإسلامية ، ودعوة الناس إلى القبول بكل ما يفرض من ضرائب ومكوس ، من طرف ولاة الأمور وموكليهم في الأرياف والبوادي ، " فطاعة الحاكم من طاعة الله " حتى وإن ظلم ، يقوّم بالدعاء لإصلاحه وسداد رأيه دون الخروج عن طاعته .

لقد ربيت الأجيال المتعاقبة، وغذيت بهذه الأفكار كأنها جزء من الأيمان ، أو من مكملاته . فالحكم التركي للجزائر بوشر من حاكم مسلم ، لكنه لم يدفع بالإسلام إلى الرقي الفكري وتنقيته مما لحق به من الطرقية ، بل كان يشجع

هذه الطرق ، على المضي في انحرافاتها وشعوذتها ، فالاتصال بين الطرقيين ، لم يكن في تلك الأثناء يتم لتدارس العلوم الإسلامية ، وإنما لممارسة البدع المختلقة التي تقترب كثيرا من الإشراك بالله ، بذكر كرمات وفضل شيوخ الطرق الصوفية ، في نزول المطر ووفرة الغلال والمحاصيل ، وذهاب الأوبئة والمجاعات ، وشفاء المرضى ... الخ .

ولم تغب كل هذه الهرطقات ، على "الكولون"وعساكرهم وقادتهم ، بل وظفوا ذلك في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حيث بنو الكثير من القباب في أطراف مزارعهم الواسعة ، بعدما عرفوا أن الناس تحترمها وتقدسها على أساس أنها بنيت ببركة " الشيخ عبد الرحمان الجيلاني" ، فحموا بها مزارعهم من السرقة والإتلاف ، واستغنوا بذلك عن الحراس ونفقات الحراسة " 24" .

فبؤس الناس وفقرهم بفعل ممارسة "الكولون" من جهة وابتزاز القيادات الدينية الطرقية من جهة ثانية ، ولّد لديهم اليأس من تغير أحوالهم المعيشية والاجتماعية لكن هذه القيادات ضلت ملازمتا لهم و قريبة منهم "مكانيا على الأقل" ، وتظهر لهم الود والنصح ومعالجة قضاياهم الاجتماعية والعلائقية ، وإن كانت مشوبة بالجهل والتحايل ، لكن رجال الإصلاح أمكنهم ، تصحيح بعض المفاهيم المغلوطة لدى العامة وتعميق وعيهم الوطني انطلاقا من تصحيح بعض المفاهيم الدينية "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " والشروع في مواجهة النظام الاستعماري بالحجة والدليل ، والرد على جملة من المقولات المغلوطة التي اعتقدها العامة كحقيقة وواقع ، وهي "استحالة خروج فرنسا" واختلاف الجزائر عن فرنسا ، شعبا وثقافة وتاريخا ، كل ذلك وغيره أعاد

الثقة الى العامة والخاصة ، وأصبح حكم الآية السابقة شعارا وعملا لتخليص العامة من غبن الطرقية ، وتخليص الوطن من أوثان المستعمر ، فاستقامت العامة للقيادة الدينية وحركت فيها روح الانقياد والبذل والجهاد حتى الاستقلال .

القائد الديني وواقع الفعل القيادي:

لقد ساهمت المؤسسات الدينية "التقليدية " بشكل أو بآخر في المحافظة على الدين واللغة والقيم الإسلامية رغم ما ألحق بها من شعوذة ودجل ،و كانت بمثابة الحاجز المنيع في وجه التبشير الذي قاده أ ساطين المسيحية ، ولم يتمكنوا من اختراق العامة من الفلاحين والفقراء ، الذين اعتبروا في مجتمعات أخرى هدفا سهلا لنشر المسيحية ، فحافظت هذه المجموعات الاجتماعية على هويتها ، وخصوصيتها الثقافية والاجتماعية والدينية ، فالخطاب الديني الموظف في تلك الأثناء " إذا اختلَطت الأديان أحكم دينك " كما حافظت على وحدة المذهب المالكي ، كمذهب الغالبية ، وقد استمرت هذه الدعوة على امتداد القرن التاسع عشر، وكانت مصدر طاقة لكل المقاومات .وتجلى ذلك أكثر بعد الحرب العالمية الثانية متخذة شكل الوطنية الدينية لدى العلماء و البرجوازية الصغيرة . بينما بقي الفلاحون مكبلين بما أسماه "بورديو" (تقليدية اليأس) الموسومة بالتشدد ، وكانت هذه الفئة تتجنب التشبه بالأوروبيين في الحياة الأسرية ، وفي السلوكات اليومية، وفي مجال التنظيم

الاجتماعي ، وكل محاولة للتشبه بالأوروبي كانت تمثل في نظر الكثيرين مصدر كل الأخطار التي تهدد كيان الأمة ، وبات كل تجديد يعني التماثل مع الآخر ، و يعني في نفس الوقت طمس للهوية والشخصية الوطنية، وأصبح كل تجديد على مستوى الأسرة ، والقيم الاجتماعية مآله الرفض والتهميش ، وكل محاولة للرجوع إلى (الأصل) تقابل بحماس كبير.

لقد اعتبرت القيادات الدينية آنذاك أن كل من اعتنق القيم الأجنبية خارج من الملة والدين " 25" .والى جانب ذلك بدأت في التشكل والتكوّن والظهور فئة اجتماعية جديدة ، أطلق عليها فيما بعد " النخب الحضرية " التي تخرجت من المدرسة الفرنسية ، وأخذت منها مبادئ الحرية والعدالة ، هذه المبادئ التي شكلت فيما بعد الحلقة المفقودة ، بين مكونات المجتمع الذي ينتمون إليه ، والمجتمع الذي يحملون ثقافته ، وعملوا ما أمكن ، على التوفيق بين المجتمعين ، لكنهم فشلوا وفقدوا نفوذهم ، بفشل مشروع الجزائر المستقلة ، في شرا كة مع فرنسا ، أو ما يعرف" بالاندماج" . أفرزت تجربة الفشل حالة من الوعي الذاتي لدى مختلف القيادات الاجتماعية والسياسية والدينية ، التي كانت تبحث عن مواقع لها وسط المجتمع الحضري والريفي ، فامتزجت هذه القيادات في الوطنية الجزائرية ، في شقها الديني المتأصل والديمقراطي الحر المتطور " 26". لكن الملفت للملاحظة ، هو تأثير الحركة الباديسية في الفعل الاجتماعي والثقافي والسياسي ، رغم أنها لم تكن حزبا سياسيا فقد استأثرت برسم معالم الهوية الجزائرية ، برفع تحدي أساسي في مشروع "جزائر عربية مسلمة " مبطلة ادعاءات المستعمر المروج لها خلال قرن من الزمن ، ولم تجرؤ على

طرح هذا المشروع من قبل ، أي مجموعة من النخب السياسية الجزائرية ، خلال المراحل المختلفة لتكونها .

لقد أكسب هذا الفعل ، القيادة الدينية موقعا هاما وسط المجتمع الجزائري ، على اختلاف مكوناته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ولقد تبنت النخب السياسية ، وقادة الكفاح المسلح فيما بعد ، هذه المكونات الأساسية للهوية الجزائرية ." 27". بينما لم تتمكن هذه الحركة من تحديد بعض الخصائص المطلوبة في التشكيلة البشرية التي تحقق المشروع ، و تحكم الدولة الجزائرية ، فكان تصورهم لها، أنها تتكون من أفراد متحررين من الروابط القبلية والأسرية والولاء للنسب، ولا يعتد في هذا المجال، إلا في الأخلاقيات الشخصية التي تخدم الأمة .

أما إدارة شؤون الأمة في نظر العلماء ، فتتوقف على من يجسد أعلى مستوى من فضائل الإسلام . ومعنى هذا ، أن من سيفرضون أنفسهم تبعا لهذه المثل ، هم أولئك الذين توحي فضائلهم باحترام الآخرين ، أو أولئك الذين يتوصلون الى حيازة القوة ويضعونها في خدمة هذه المثل ، وبفضلها يمكن ممارسة المسئولية السياسية في مختلف المستويات ، أما آليات الوصول الى السلطة فقد بقي الأمر غامضا .

لقد خاضت القيادات الدينية الى جانب النخب والقيادات السياسية والاجتماعية كفاحها الموسوم بالجهاد وتحرير الوطن , وكان طلبة المدارس القرآنية والزوايا التي استعادت مكانتها بإصلاح منهجها وموقفها من قضية الحرية والاستقلال . الى جانب طلبة المداس التي أقامتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،

وأخذت القيادات الدينية في ذلك جانبا مهما ، في الإعلام والدعوة إلى الجهاد ، وحصل الاستقلال .

أممت القيادات السياسية والعسكرية عشية الاستقلال ، كل المواقع القيادية ، ووزعت على مختلف الشركاء السياسيين والعسكريين ، مواقع إدارية باعتبارهم أصحاب خبرة قيادية ، ويحملون إيديولوجية التحديث والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتصارعت من أجل اقتسام السلطة والسلطان ، بأساليب المستعمر القديم ، كالعنف والحبس والأبعاد ، وحتى التصفية الجسدية لبعض المعارضين .

لقد همشت القيادات الدينية على اختلاف توجهاتها السياسية ، وحشرت مع المعارضين والمناوئين ، وعدوا متخلفين ورجعيين ، ولم تكلفهم السلطة بأي دور كمشاركين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فضيقت على الزوايا والمدارس القرآنية ، والكتاتيب ، وأنشأت هيكلا تعليميا متخصصا الحقته بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف ، لاستقبال الشباب الذي طرد وتسرب من المدارس النظامية أو الذي لم يسعفه الحظ في الالتحاق بها ، مبعدة المؤسسات الدينية عن القيام بدورها التقليدي. واعتمدت لهذه الهياكل منهاجا تعليميا موازيا لتعليم وزارة التربية الوطنية ، وسمته المعاهد الإسلامية ، وهي مقسمة الى مرحلتين تعليميتين ، مرحلة التعليم المتوسط ، ومرحلة التعليم الثانوي ، وكان يتوج خريجي هذه المعاهد بشهادة "البكالوريا" التي كانت تؤهلهم للالتحاق بالجامعة في العديد من التخصصات العلمية والأدبية والإدارية والحقوقية ، رغم أن الجامعة آنذاك لم تكن تتوفر على أقسام العلوم الشرعية ، وما يرتبط بها .

وأهملت مقرات المدارس القرآنية وهجرت الزوايا ، وأتلف العديد من الأضرحة والقباب والصوامع ، أما بفعل الإهمال المتعمد أو بفعل فاعل .

حيد ت السلطة عامة الناس والفلاحين والشباب ،عن التلاقي مع هذه المؤسسات التقليدية ، لقد ابتلعت سياسة الإصلاح الزراعي جموع العامة من سكان الأرياف والعاملين في المزارع التي تركها المعمرون ، وأطروا بالحزب تأطيرا إيديولوجيا ، ألهاهم حتى عن عملية الإنتاج الفلاحي .

كما كان للإصلاحات المقامة في ميدان التعليم "كتعميم التعليم" وتوسيع خريطة التعليم العالي ، وانتشار الجامعات والمعاهد في أغلب الولايات وتنويع تخصصاتها ، واعتبار هذه المواقع خاصة بالحزب كمرشد أيديولوجي ، ومراقب لأي نشاط سياسي أ و ثقافي أوعلمي ، يخرج عن التوجهات الحزبية . هذا الوضع المشحون بالتلقين القسري في بعض الأحيان، لم يتمكن من تصويب وتصحيح الأخطاء ، بل ولم يتمكن من ممارسة النقد الذاتي أصلا ، كما أنه لم يترك هامشا للمؤسسات الدينية لإنتاج القيادات القادرة على الفعل الاجتماعي والاقتصادي وسط مختلف أطياف المجتمع ، فتحجرت المبادئ والأفكار والقيم السياسية ،والاجتماعية وحتى الدينية .

لقد أنتجت مراكز المعرفة والعلم ، كفاءات وقدرات في مختلف التخصصات والميادين ، ومنها الدينية ، مما أحدث عملية تجاوز على المستوى الفكري والمعرفي ، بما فيه السياسي والإيديولوجي للسلطة بينما بقيت أجهزة تسيير مؤسسات الدولة ، ومنتجي أيديولوجياتها ، متمترسة خلف ثورية الثورة التحريرية ومبادئها ، مفسرة كل التراث التاريخي بما فيه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني لصالحها ملغية الأجيال السابقة ومبعدة للأجيال اللاحقة . هذا السجال

العلني الخالي من التأصيل الفكري والمعرفي ، وحتى الإستراتيجي ، أدى الى خلق انفصام وقطيعة تمثلت في بروز صراع بين القائد الديني والسلطة من أجل إعادة أهميته وموقعه ، وسط الجماعات الاجتماعية التي لم تتجاوز موقعه طيلة مرحلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التي باشرتها السلطة السياسية عن "بعد" ، تحت مدلولات متعددة ومختلفة .

لم تكن القيادات الدينية من ذوي الإ قطاعات والأراضي التي أممت لفائدة الثورة الزراعية . لكن تأثير العملية على مكانة القيادات الدينية ، وسط الجماعات الاجتماعية ، كان فادحا ، فلم يعد الفلاحون في حاجة الى من يعرفهم بزكاة المحاصيل ومدخراتهم المالية ، كما لم يعودوا مصدرا لمباركة بداية ونهاية عملية جني المحاصيل المختلفة ، الى جانب مراقبة الأجهزة الأمنية لعملية جمع الأموال والتبرعات التي يقدمها المواطنون لفائدة هذه القيادات ، أو لبناء المؤسسات الدينية ذات الطابع الخيري التي تعمل على بث نمط التعايش والسلم الاجتماعي ، بين أفراد المجتمع رغم اختلاف المراكز والمواقع الاجتماعية ، وحتى تناقضها في بعض الأحيان ، هذه الوظيفة ذات الخصوصية الدينية ، التي كانت القيادات الدينية تمارسها وترقب من خلالها عملية التفاعل الاجتماعي والاقتصادي ، تلاشت بفعل المراقبة والتهميش ومحاولة تجاوز الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع في كليته ونتيجة تحجيم دور الفعل الديني ، في السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، أوجدت القيادات الدينية المهمشة مجالا مفتوحا خارج الإطار الرسمي، للوقوف في وجه مختلف السياسات المنتهجة من السلطة في جميع المجالات حتى وإن كانت صائبة ومفيدة .

لقد أصبحت مساحة الصراع مفتوحة على المجتمع والاقتصاد والثقافة والسياسة ، ووسائل الصراع هي اكتساب أكبر نسبة من الأتباع .

وللموضوع بقية .

المراجع:

1 . أنظر : بيتر فون سيفرس : الهبات الريفية باعتبارها حركات سياسية في الجزائر المستعمرة 1851 . 1914 . في / الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية /تحرير إدموند بيرك ، وايرا لابيدوس : ترجمة محروس سليمان ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 2000،ص ،ص ،65 ،93 .

2 . جوليا كلانسي سميث : الأولياء والمهديون والحرب : الدين والمقاومة في القرن لتاسع عشر في شمال إفريقيا ، في/ إدموند بيرك وإيرا لابيدوس : الاسلام والسياسة والحركات الاجتماعية: ترجمة محروس سليمان ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،200 ، ص ، 97 ، 123 .

3 . الجابري محمد عابد : الأصالة والتحديث في المغرب ، تطور النخبة المفكرة في المغرب الأقصى خلال القرن 19 ، والنصف الأول من القرن العشرين ، في / مجلة الثقافة تصدر عن وزارة الثقافة الجزائرية عدد77 ، 1983 .

4 . سعيدوني ناصر الدين:دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر ،(العهد العثماني) الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1984 . ص 73 *5*

5 . سبنسروليامز:الجزائر في عهد رياس البحر ، ترجمة عبد القادر زبادية SNED ، الجزائر 1980، ص 136 .

6 . سبنسر وليامز : الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زيادية SNEDالجزائر 1980. ص، 136.

7. " سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800 . 1830، SNED الجزائر 1979. ص،41 . "

8 . حمدان خوجة : المرآة.

9 . مصطفى الإشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983، ص، 81.

10.سعد الله أبو القاسم : محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، . بداية الاحتلال . ش ، و ، ن ، ت ، الجزائر 1982 ، ص ، 49.

11. حميدة عميراوي : جوانب من السياسة الفرنسية ، وردود الفعل الوطنية ، في قطاع الشرق الجزائري " بداية الاحتلال ، دار البعث .1984 ص.38 .

12. سعد الله ابو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص، 60

13 . سعد الله أبو القاسم: نفس المرجع، ص، 27 .

. سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص، 251 .

"ليون فيكس : الجزائر ، حتف الإستعمار ، ترجمة محمد أعيتاني ، مكتبة المعارف بيروت ، دون تأريخ ، ص ، 27 .

16. دنيز بولم : الحضارات الإفريقية ، ترجمة : نسيم نصر ، منشورات عويدات بيروت 1978 ، ص ، 186 .

17 . دونيز بولم : نفس المرجع ، ص، 187 .

18 . ، نفس المرجع ،، ص،32 .

19. نفس المرجع ، ص، 253

20 . شارل أنري جوليان : افريقيا الشمالية تسير . القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية ،ترجمة :المنجي سليم والطيب المهيري ،وآخرون ، الدار التونسية للنشر ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، تونس 1976 ، ص ، 43 .

21 . نفس المرجع ، ص 44 .

22 .أنظر بو الصفصاف عبد الكريم :جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية ، دار البعث للطباعة والنشر ، قسنطينة 1981 ، ص ،ص ، 185 /218 .

23 ، شارل اندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية و السيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم و الطيب لمهيري، وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس 1976، ص، 94

24. أنظر . البشير الإبراهيمي عيون البصائر ، الطبعة الثالثة ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، ص،ص.203 / 356 .

25. عبدالله حمودي : الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة ،ترجمة : عبد المجيد جحفة ،دار تبوقال للنشر الصفحة :203

26 . نفس المرجع : عبد الله حمودي ، ص ، 204 .

27 . نفس المرجع ، ص، 205 .